نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــدد ٢٥٢ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩

في هذا العدد

أضواء على ملابسات التصويت على تقرير "جولدستون"
ص٢

مكافحة الفساد: مبادرات ومواجهات
ص٧

العراق
إحالة قانون الانتخابات إلى المجلس الرئاسي
ص٨

سوريا
ملتقى الجولان العربي الدولي
ص٩

المغرب
انتخابات التجديد لمجلس المستشارين
ص١٠

تونس
انتخابات رئاسية وتشريعية
ص١٢

ليبيا
سيف الإسلام رئيساً للقيادة الشعبية بصلاحيات أعلى من البرلمان ومجلس الوزراء
ص١١

الشكاوى
ص١٣

أخبار المنظمات
ص١٥

اليمن
المنظمة تطالب بوقف فوري للحرب وبدء حوار شامل

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق مسار النزاع الدموي في اليمن من جراء حرب صعدة، وتصاعد الدعوات الانفصالية خلال الحركة الاحتجاجية في الجنوب، وما يرافق هذه التطورات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويعكس الإعلام يوميا بيانات الأطراف المتحاربة عما ألحقه كل طرف بالطرف الآخر من أعمال قتل وجرح وأسر واحتجاز، ولا تكف منظمة الصليب الأحمر، ومنظمات الإغاثة الإنسانية عن الحديث عن الأوضاع المزرية للمشردين والنازحين الذين وصلت أعدادهم إلي ١٥٠ ألفا منذ بداية الحرب، وتعجز هذه المنظمات عن الوصول بالإغاثة إلي الآلف منهم.

في السياق نفسه توسعت المحاكم الاستثنائية والعسكرية في محاكمة عناصر من "الحوثيين" الذين اعتقلوا في فترات سابقة أو وقعوا في الأسر أثناء العمليات العسكرية، وشهدت الفترة الأخيرة محاكمات لخمس مجموعات يزيد عددهم على ٧٠ متهما صدرت أحكام بإعدام ٣٤ منهم وسجن الباقين مددا متفاوتة، وفي بعض الحالات رفض مدانون استئناف الأحكام الصادرة عليهم لعدم شرعية المحاكمات وعدم عدالتها.

وبينما تتواصل المظاهرات ومسيرات الاحتجاج في المحافظات الجنوبية تعزيزا لمطالب "الحراك الجنوبي" والاحتجاج على اعتقال قيادات سياسية، تشكلت في محافظة تعز في وسط البلاد هيئة "حراك" لأبناء المحافظات الوسطي في البلاد على غرار "الحراك الجنوبي"، ورفع المشاركون في تأسيسها لافتات تطالب بحكم محلى واسع الصلاحيات، وحقوق مواطنة متساوية، وشراكة وطنية وعدالة في توزيع السلطة والثروة.

وبين شروط السلطة الخمسة لوقف القتال، التي عجزت عن فرضها، ووثيقة "الإنقاذ الوطني" الصادرة عن المعارضة في شهر سبتمبر/أيلول والتي لم تأبه السلطة بها، تغوص البلاد في واقع مأزوم سياسيا واقتصاديا وعسكريا لن يحله الوعيد بالحسم العسكري والأمني ولا توسيع نطاق العمليات العسكرية من جانب الحوثيين ولا دعوة قيادات الجنوب للانفصال، بل يحله حوار وطني يشارك فيه الجميع دون إقصاء أو إبطاء، يحقن الدماء ويلبي المطالب المشروعة للمواطنين، ويفتح الباب أمام خيارات السلام والاستقرار.

نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

أضواء على ملابسات التصويت على تقرير جولدستون في الجلسة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان

في تقرير كاشف للتحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب (VOCs) بعنوان "يوم تخلى العالم الحر عن غزة". سلط التحالف الضوء على ملابسات التصويت على تقرير جولدستون في الجلسة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، وأوضح العديد من نماذج المؤامرات والعروض والتهديدات التي أحاطت بتصويت الدول.

ذكر التقرير أن **الموقف الأمريكي** من التقرير كان يوازي في عدائيته الموقف الإسرائيلي، وأن نشاط الوفد الأمريكي ضد التقرير كان يفوق أحياناً نشاط الوفد الإسرائيلي. وأرجع ذلك لاعتبارين: التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، والموقف الأمريكي من جرائم الحرب، وتورطها في العديد من هذه الجرائم.

وفي عرضه لموقف **الدول الأوروبية** أوضح ما يلي:

عملت **بريطانيا** ضد التقرير بهدوء وصمت دون الحديث العلني وانسحبت من المجلس متخلية عن دورها كدولة ذات دور، وكأنها تسعى لتغطية قرار داخلي بنقل السفارة البريطانية إلى القدس، وكان يستحيل على من يتخذ قراراً كهذا أن يدين الوضع في القدس.

أما **فرنسا** فقد انسحبت من قاعة المجلس، وتجلى موقفها بعدة نقاط أهمها: عدائية واضحة في أروقة المجلس، وممارسة الضغوط لوقف القرار.

وقد تقدمت فرنسا بعرض شطب أي إدانة لإسرائيل مقابل الامتناع عن التصويت، وعندما لم يستطع الوفد التأثير، طلب مهلة ثلاث ساعات للتصويت.

وكان موقف الوفد **الإيطالي** من أعنف وأشرس المواقف المعادية للتقرير، وكان هناك تنسيق بين "فرانكو فرايتني" ووزير الخارجية الإسرائيلي.

وسجل التحالف أسفه لموقف **النرويج** بالامتناع عن التصويت تحت ضغط الاتحاد الأوروبي بعد أن كانت مع التقرير رغم أنها من الدول الداعمة للعدالة الدولية.

وصوتت **هولندا** ضد التقرير وكان هذا موقفها من البداية رغم أنها الدولة التي تحتضن المحكمة الجنائية الدولية.

ووقفت **بلجيكا** أيضاً ضد التقرير خاصة بعد اتصال الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" مباشرة بوزير الخارجية البلجيكي، وذلك رغم تدخل الوفد النرويجي وأطراف أخرى لإقناعها بالاكتفاء بالامتناع.

كانت **البوسنة والهرسك** ستصوت لصالح القرار ثم امتنعت عن التصويت استجابة للتهديدات الأمريكية بأن الولايات المتحدة ستعيد النظر في المساعدات المقدمة للبوسنة، واستئجار قاعدة أمريكية وفاجأت الجميع بالامتناع.

وكانت **سلوفاكيا** أيضاً ستمتنع عن التصويت ولكن إسرائيل هددت بتجميد صندوق استثماري مشترك بين البلدين فانصاعت للتصويت ضد التقرير.

أعربت **سلوفنيا** عن عزمها الامتناع منذ البداية وأبلغ وفدها أنه يريد أن يتم التعامل مع التقرير على مراحل وأن يرفع إلى مجلس الأمن بناء على التحقيقات الداخلية للطرفين.

المجر أبلغ وفدها أن لديه تعليمات من أعلى مستوى بالتصويت ضد التقرير.

وفي عرضه لمواقف **الدول الآسيوية** أوضح التقرير ما يلي:

باكستان أضافت فقرة تتعلق بالمس بالمدنيين بعد الاتفاق مع الأوروبيين وصوتت لصالح التقرير في الجلسة الأخيرة وكان موقفها جيداً بشكل عام.

وتبنت **الصين والهند والفلبين وإندونيسيا وبنجلاديش** موقفاً إيجابياً وثابتاً لصالح التقرير رغم تعرض بعضها لضغوط شديدة.

كانت **كوريا** ستصوت ضد التقرير لكن تم إقناعها بالامتناع وكان أحد المبررات التي ساقتها أنها لا تريد الدخول في أزمة مع أمريكا وخصوصاً أنها تدعمها في قضاياها.

كانت **روسيا** تتجه للامتناع عن التصويت، لكن نجح التدخل الحكومي العربي وغير الحكومي في إقناع روسيا بالتصويت الإيجابي.

كانت **أوكرانيا** من البداية ضد التقرير لأن قرارها يأخذ بعين الاعتبار الموقفين الأمريكي والإسرائيلي.

اليابان كانت ستصوت ضده وبعد جهد من التحالف توصلنا إلى اتفاق بالامتناع عن التصويت.

وقع سفير إسرائيل صفقة مخزية مع سفير **قيرغيزستان** فانسحبت قيرغيزستان من المجلس وعلم التحالف أن الصفقة لا

تخلو من وعود عسكرية.

وفي عرضه لموقف **دول أمريكا اللاتينية**؛ أشار التقرير إلى الآتي:

واجهت **الأرجنتين** ضغطاً أمريكياً إسرائيلياً عنيفاً جداً وهددت إسرائيل باستخدام نفوذ الجالية اليهودية في الأرجنتين للإطاحة بالسفير نفسه، وتضاربت تعليمات الخارجية الأرجنتينية لكن أمر نائب الرئيس الأرجنتيني، بعد اتصالات مكثفة، بالتصويت لصالح القرار.

هدد المندوب الإسرائيلي مندوب **البرازيل** بأن إسرائيل ستعيد النظر في الاتفاقية التجارية بين البلدين، وبعد رجوع المندوب البرازيلي أبلغ الوفد الإسرائيلي بأن البرازيل تريد تنفيذ توصية البرلمان البرازيلي بعدم تجديد الاتفاقية التجارية قبل إقامة دولة فلسطين وأن حكومة البرازيل ستشرع فوراً باتخاذ اللازم لعدم تجديد الاتفاقية وستصوت مع التقرير.

كانت **المكسيك** من البداية مع التقرير ثم قالت إنها ستصوت ضده، وبعد جهود مضنية تم التوصل إلى الامتناع عن التصويت، وقد اتخذ القرار في العاصمة المكسيكية وليس من الوفد.

كان موقف كل من **كوبا وبوليفيا ونيكارجوا** واضحاً وحازماً في التصويت لصالح التقرير لقناعة تامة بأهمية وضرورة المحاسبة.

كانت **تشيلي** ستصوت ضد القرار بل وفقدت الوفود العربية الأمل من وفد تشيلي ولكن بعد مناقشات طويلة قررت تأييد التقرير علماً بأن سفير تشيلي كان مفوضاً من حكومته باتخاذ القرار.

وكانت **أورجواي** في البداية ضد التقرير، وأمكن إقناعها بالانتقال إلى الامتناع.

وفي عرضه لمواقف الدول الأفريقية أوضح التقرير ما يلي:

انسحبت **مدغشقر** من المجلس وذكرت مصادر معارضة أن هناك صفقة تمت بين رئيس مدغشقر والسفير الإسرائيلي في جنيف بأن تنسحب مدغشقر مقابل قيام إسرائيل بشراء أخشاب الغابات التي تحظر دول الاتحاد الأوروبي وأغلب دول العالم شرائها لأثرها على البيئة.

كانت مواقف **موريشيوس والسنغال وجنوب أفريقيا** منذ البداية داعمة للتقرير وللعدالة الدولية، ورفضت **نيجيريا** الضغوط الأمريكية بمراجعة بعض عقود البترول. رد عليها السفير النيجيري قائلاً افعلوا ما شئتم فأنتم من تحتاجون إلينا وصوتت لصالح التقرير.

امتنعت **الجابون** عن التصويت استجابة لعرض فرنسي يتعلق بتجميد دعوى قضائية تتعلق بثروة رئيس الدولة.

زامبيا كانت ستصوت ضد القرار، وعرضت على وفدها رشاوى، لكن بعد مناقشات عدلت من قرارها.

كانت **أنجولا** في المرة الأولى مؤيدة للقرار لكنها انسحبت في المرة الثانية، ويحقق التحالف فيما إذا كان هذا التغيير على صلة بالضغوط المحيطة بما يعرف بقضية "أنجولا جيت" التي تتعلق ببيع صفقات سلاح غير مشروعة لحكام انجولا بين عامي (١٩٨٣ - ١٩٨٩) والتي تدرس وزارة الدفاع الفرنسية سحبها من المحاكم الفرنسية. وبعروض استثمارية من فرنسا، على نحو ما نشرته منظمة أنجولية لحقوق الإنسان.

بوركينافاسو تردد بين الوفود الإفريقية صراحة أن أحد موظفي الخارجية الإسرائيلية قدم إغراءات مالية من أجل التصويت ضد التقرير، وعندما قال سفير بوركينافاسو إنه لا يستطيع التصويت ضد القرار خفض الإسرائيلي إغراءاته المالية.

بناء على تدخل السفير الإسرائيلي في **الكاميرون** صدرت التعليمات بالتصويت ضد التقرير لكن جرى الامتناع عن التصويت في اللحظة الأخيرة حيث وصلت رسالة قصيرة على هاتف السفير تطالبه بالامتناع عن التصويت.

في عرضه لمواقف **البلدان العربية**، أشار التقرير إلى تصويت البحرين والأردن لصالح القرارين، وأن موقف جيبوتي كان "متزعزعاً" تحت الضغط الأمريكي وتلقى سفير جيبوتي أوامر من حكومته تفيد بأنه لو امتنعت إحدى الدول العربية عن التصويت يمكنه أن يمتنع، بينما أشاد التقرير بموقف مصر وأشار إلى أن وفدها كان من أكثر الوفود نشاطاً وخبرة، وكانت لخبرته دور كبير في إحباط كثير من المؤامرات التي استهدفت التقرير. كما أشاد التقرير بموقف قطر وذكر أن موقفها كان واضحاً في المرتين، وذكر أن المندوب القطري بذل جهوداً ملحوظة. كما أثنى على صلابة الوفد السعودي في مواجهة الضغوط.

وفي عرضه لموقف **إسرائيل** كعضو مراقب أشار التقرير إلى أن الوفد الإسرائيلي كان كبيراً جداً ويضم ممثلين عن الكثير من الوزارات، وكان نشيطاً داخل وخارج أروقة المجلس، ووجه السفير الإسرائيلي أكثر من مرة انتقادات لاذعة وإهانات للمجلس ولدوره. وكان يدعى أن التقرير غير مهني، وأنه "عار

على المجلس"، وأنه سيضر بعملية السلام. ولم تتضمن مداخلاته أي استعداد لإجراء أي تحقيق، لأن بلاده لديها قضاء نزيه وعلى المتضرر اللجوء إليه.

وأبرز التقرير أن نشاط وفد **فلسطين** كان جيداً، وعبر عن نوايا جيدة هذه المرة إلا أن التمثيل الفلسطيني لم يكن بمستوى الحدث، ولم توفد السلطة أحد وزرائها، ونظم السفير الفلسطيني اجتماعاً خاصاً مع المنظمات غير الحكومية للتنسيق والتشاور. **للاطلاع:**

http://www.icawc.net/languages/gaza%20day.pdf

الحق في البقاء : التحدي الإنساني للقرن الحادي والعشرين

يتناول هذا التقرير الصادر عن منظمة أوكسفام ٢٠٠٩، موضوع المساعدات الدولية الإنسانية، في حالات الكوارث الطبيعية، ويرى أن التحدي الإنساني للقرن الحادي والعشرين هو زيادة الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغير المناخي، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الموارد المخصصة للمساعدات الإنسانية لإنقاذ الأرواح في تلك الأزمات، وفي كيفية وطبيعة الاستجابة للأزمات الإنسانية حتى يكفل حق البقاء للأفراد المعرضين للأضرار.

يوضح التقرير تأثر ما يقرب من ٢٥٠ مليون شخص بالكوارث الطبيعية كل عام، يعانى ٩٨% منهم من كوارث ذات صلة بالمناخ مثل الجفاف والفيضانات.

وتتنبأ الأبحاث الحديثة الواردة في التقرير بأن يزيد هذا العدد بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥ ليبلغ ما يقرب من ٣٧٥ مليون نسمة سنوياً، وأن يتأثر عدد أكبر من الأشخاص بالكوارث بسبب فقرهم وأماكن معيشتهم. وأن يتزايد تهديد النزاعات الجديدة، وتشرد الناس، كما يمكن أن تؤدى الأزمة الاقتصادية العالمية لمزيد من البطالة وتقويض شبكات الأمان الاجتماعية.

وينبه التقرير إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ قد يؤدي مستوى الاحتياج للمساعدات الإنسانية غير المسبوق، إلى عجز إمكانات العالم الحالية عن توفير المساعدات. خاصة أن حكومات كثيرة أخفقت في التكيف مع تهديديات مثل العواصف والفيضانات والزلازل، وفي التحرك السريع أو الفعال لاتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من الوفيات والمعاناة. وفي الوقت نفسه، فإن المساعدات الدولية الإنسانية كثيراً ما تكون بطيئة وغير متناسبة وغير كافية.

ويرى التقرير أن التحدي الإنساني غير مسبوق، فالحكومات الوطنية والمانحة وهيئات الإغاثة وغيرها من الأطراف يجب أن تعمل على تحسين جودة وكم المساعدات الإنسانية، ويتطلب ذلك وجود إرادة سياسية، وسوف يكلف الأمر قدراً محدداً مما تنفقه الدول الغنية على الأزمة العالمية المالية منذ عام ٢٠٠٨، وأن تتبوأ الدول الغنية الصدارة في تخفيف عبء التغير المناخي، الذي يمثل عنصر أساسيا في زيادة التهديدات بالكوارث بالاتساق مع مسئوليتها (عن الانبعاثات الكربونية)، بحيث يقل الاحترار العالمي إلى أقل مستوى ممكن من ٢ درجة مئوية، وأن توفر ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف مع التغير المناخي الحتمي.

ويؤكد التقرير على دور الدولة، باعتبارها الكفيل الأساسي لحق مواطنيها في الحياة.

كما يرصد عدداً من التوجهات الإيجابية في بعض البلدان، وتحرك الحكومات لمواجهة الكوارث وتقليل مخاطرها. كما يؤكد على دور وقدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في الطريقة التي يعامل بها الأشخاص المتأثرون بالكوارث، ودعمهم في مطالبة الحكومة بصيانة حقوقهم، ومنحهم المساعدة القانونية.

كما يبرز إساءة بعض الحكومات إلى مواطنيها أو من هم على الأراضي التي تحتلها، وكذلك بعض الفاعلين، من غير الدول وتواطئها في التلاعب عمداً بالمساعدات الإنسانية ومنع وصولها، والتي أثرت على بلدان كالعراق والصومال والسودان وأفغانستان، سواء من جراء انعدام الأمان بشكل عام أو إعاقة وصول المساعدات بشكل متعمد.

وينبه التقرير إلى ضرورة تبني الحياد على أساس من الاحتياج للمساعدة الإنسانية، وليس طبقاً لمصالح سياسية أو أمنية للحكومات، كما يدعو إلى ضرورة العمل على إيجاد نظام مساعدات دولي قادر على التحرك السريع والمحايد، ويقدره التقرير بمبلغ ٤٢ مليار دولار سنوياً، لمنح المساعدات بفاعلية وبصورة قابلة للمحاسبة، مع العمل على سد العجز في القدرات الوطنية، وتقديم المساعدة التي تخفق الحكومات المحلية في توفيرها أحيانا، ويقدم عدداً من التوصيات لدعم هذا التوجه.

المغرب
القطاع الأمني في المغرب والإصلاح

في دراسة نادرة صدر حديثاً تقرير عن "القطاع الأمني في المغرب والأجندة الخارجية للإصلاح" يتضمن أعمال لقاء فريق عمل مبادرة الإصلاح العربي في ١٤ و١٥ مارس/آذار ٢٠٠٩ في الرباط بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية المغربي. الذي شارك فيه ممثلون عن القطاع الأمني، ومنظمات المجتمع المدني المغربي. ولقد جرى التركيز في جزء كبير منه على الحالة المغربية، وإن أكد على وجود ملامح مشتركة لقطاع الأمن في جميع أنحاء العالم العربي.

تناول التقرير استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن والعقبات الرئيسة التي تعترضه، وما تم تحقيقه، والدراسات المقارنة المقترحة للمرحلة القادمة، ودور المجتمع المدني والعوامل الخارجية في إصلاح قطاع الأمن.

وأشار التقرير أن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أثرت على قطاع الأمن من زاويتين، الأولي أن الحرب على الإرهاب أدت إلى زيادة حادة في الانتهاكات من قبل قوات الأمن، وهو ما مثل تراجعاً في عملية إصلاح القطاع الذي كان يجري ببطء، والثانية وضع تصورات جديدة ونهج جديد يقوم على المزيد من القواعد الدولية، ووقعت المغرب على اتفاقيات ثنائية ودولية عدة.

تناول التقرير الإصلاحات التي تمت خلال السنوات العشر الماضية ورغبة العاهل المغربي "محمد السادس" في تغيير الممارسات داخل قطاع الأمن، والتشريعات التي أصدرتها حكومة الوزير الأول "عبد الرحمن اليوسفي"، وأسهب في تناول تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة وأثرها الجذرى على إصلاح قطاع الأمن، على الرغم من العديد من أوجه القصور لأن الإنجازات التي تحققت في تلك التجربة لا تزال مبعثرة.

وأكد التقرير على دور منظمات حقوق الإنسان التي قامت بوضع نظام متماسك من القيم من خلال ربط الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم في قطاع الأمن وسيادة القانون، واستندت إلى توصيات لجنة الإنصاف والمصالحة والاتفاقيات الدولية كأدوات رئيسة لتحقيق أهدافها.

وأشار التقرير إلي تغيير العلاقات بين وسائل الإعلام وقطاع الأمن، فمن جهة ظهرت وسائل الإعلام المستقلة أو ما يسمى بـ "الصحافة الليبرالية"، ومن جهة غيرت الأجهزة الأمنية من استراتيجيتها، فبدلاً من الوسائل القمعية، لجأت إلى توضيح الحقائق في إطار الدفاع عن صورتها.

وأشار التقرير أنه رغم التقدم المحرز والإصلاحات فإنها ليست كافية لأنها لا تزال عملية داخلية في إطار الأجهزة الأمنية ودون التشاور مع المجتمع، وأيضا عدم الربط بين إصلاح قطاع الأمن والقضايا السياسية الأوسع نطاقاً، وكذلك تركز الإصلاح على الأفراد الذين ينتهكون حقوق الإنسان ولكنه لم يذهب أبعد من ذلك في مراجعة أسلوب عمل مختلف المؤسسات بما في ذلك العدل والبرلمان وضرورة محاربة الفساد داخل القطاع الأمني والقضائي.

وكذلك العلاقات بين قوات الأمن الخاصة والسلطة القضائية. وتظهر استطلاعات الرأي أن الإفلات من العقاب هو السبب الرئيس وراء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات.

للاطلاع على التقرير:
http://arabreform.net/spip.php?article2357

الانتخابات غير السياسية في مصر..
نتائج الدراسة الميدانية

أعدت هذه الدراسة بالتعاون بين كل من "المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات" و"برنامج الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة"، بقصد تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة مشاركة المواطنين في انتخابات الكيانات الموجودة خارج الساحة السياسية التقليدية (نقابات مهنية وعمالية – نواد رياضية...)، مقارنة بمثيلتها في الانتخابات السياسية، ولتكون بمثابة استكشاف أولي للدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الكيانات فيما يتعلق بالآليات الانتخابية؛ ومن ثم فهم العوامل المحفزة للمشاركة السياسية على المستوى الوطني، والمساعدة في تحديد المجالات التي تتطلب الإصلاح أو التعديل، وبما يسهم في تفعيل مشاركة المواطنين بالتالي.

وأرجعت الدراسة ظاهرة إقبال المواطنين على المشاركة في انتخابات الكيانات من خارج الساحة السياسية التقليدية إلى عدد من الأسباب: الحياد الحكومي – في الغالب- تجاه الانتخابات غير السياسية؛ وتوفر المصداقية والثقة في الجهات المشرفة عليها؛ وتميز هذه الانتخابات بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة والمصداقية، فضلا عن محدودية

سيطرة عنصر رأس المال على العملية الانتخابية في معظم الهيئات المدنية. بجانب ارتفاع المستوى العلمي والثقافي لأعضاء تلك الكيانات. إضافة إلى إتاحة الفرصة بصورة أكبر أمام المرأة للترشح في هذه الانتخابات. وأخيرا سهولة الإدلاء بالأصوات، بجانب محدودية العنف الانتخابي.

طرحت الدراسة عددًا من التوصيات، بهدف تفعيل مشاركة المواطنين في الانتخابات السياسية، من أهمها:

* **على المدى القصير** : وضع ضوابط للإنفاق على الدعاية الانتخابية، تحقيقًا للمساواة وتكافؤ الفرص. مع تسهيل إجراءات التصويت، وتوفير الشفافية في العملية الانتخابية، والحد من التدخل الحكومي السياسي والأمني في العملية الانتخابية. والتزام وسائل الإعلام بالحياد تجاه المرشحين، وتفعيل دورها في زيادة وعي المواطنين بالمشاركة السياسية. بجانب تشجيع الفئات المهمشة، وذوي الإعاقة، والأقليات على المشاركة.

* على المدى المتوسط : تحجيم دور الدولة في إدارة الحياة السياسية، وعودة الإشراف القضائي الكامل على كافة الانتخابات. بجانب تسهيل إجراءات العملية الانتخابية في كافة مراحلها، ورفع كفاءتها وضمان نزاهتها، وتوسيع نطاق المشاركة فيها. إضافة إلى تفعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في توعية الجماهير بالانتخابات وإجراءاتها. وأيضًا بوضع ضوابط رادعة للعنف والإنفاق المالي واستغلال عنصر الدين في الانتخابات. وأخيرًا بإعداد كوادر قادرة على خوض الانتخابات النيابية والمحلية.

* **على المدى الطويل** : العمل على إعادة تشكيل مضمون الثقافة السياسية للمواطنين، وتفعيل دور المؤسسات الحزبية، فضلاً عن بلورة سياسة إعلامية موحدة لتقليص تأثير النفوذ المالي للمرشحين على التغطية الإعلامية.

يمكن الرجوع إلى الكتاب الصادر بشأن هذه الدراسة عن "برنامج الدراسات البرلمانية" بجامعة القاهرة. تحرير أ د.علي الصاوي

تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عن زيارتها لسجن النساء

في ثاني زيارة لها للسجون البحرين، أصدرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تقريراً بنتائج زيارتها لمركز الإصلاح والتأهيل للنساء في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩.

تناول التقرير تحليل القوانين المتعلقة بالسجون، والخدمات المقدمة في مركز الإصلاح والتأهيل للنساء. كما شمل عرضاً لآراء النزيلات حول أوضاعهن في داخل المركز ومقارنة ذلك بالمعايير الدنيا لمعاملة السجناء والقواعد النموذجية.

وخلص التقرير إلى توصيات مهمة. ورغم التحسن النسبي في أوضاع النزيلات إلا أن التقرير أشار إلى تجاوزات محدودة في المركز، ومن بينها: عدم فصل المحكومات في دعاوي مدنية عن المسجونات بسبب جرائم جزائية؛ عدم وجود ممرض دائم وعدم قيام الأطباء العاملين في مراكز التأهيل أو أطباء وزارة الداخلية بزيارات دورية لفحص النزيلات والتأكد من صحتهن الجسدية والنفسية؛ عدم وجود مترجم لتسهيل التعامل مع النزيلات غير البحرينيات؛ عدم تأهيل النزيلات؛ عدم تصنيف النزيلات واختلاط أصحاب الفئات العمرية والتهم المختلفة مما يشكل خطراً على صغيرات السن؛ وضع أكثر من نزيلة في الزنزانة الواحدة مما يجعل عددهن يصل إلى عشر نزيلات في بعض الأحيان؛ عدم وجود حمامات ملحقة بالزنزانات باستثناء تلك المخصصة للنزيلات المصاحبات للأطفال والمريضات بأمراض معدية. ومن النواحي الإيجابية التي أشار إليها التقرير: عدم لجوء إدارة المركز لاستعمال القيود مع النزيلات؛ وحسن معاملة النزيلات؛ والنظافة المعقولة.

تضمن التقرير ٢٠ توصية شملت: الإسراع بإنشاء المبنى الجديد لمركز الإصلاح والتأهيل للنساء؛ الاهتمام بتدريب النزيلات على مهن ملائمة تؤهلهن للحياة بعد انقضاء فترة السجن؛ إعادة النظر في الحكم بإبعاد بعض الفتيات مع وجود أسرهن في البحرين؛ ضرورة إصدار قانون جديد لمراكز الإصلاح والتأهيل بدل القانون الحالي؛ تطبيق العقوبات البديلة في حالة الجنح البسيطة؛ وإجراء فحوصات طبية ونفسية على النزيلات قبل دخولهن المركز وبعد انقضاء فترة الحكم؛ توعية النزيلات بحقوقهن؛ تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان تشمل مهامها تلقي الشكاوى والتفتيش على السجون بشكل دوري ومفاجئ؛ السماح لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالقيام بزيارات منتظمة في إي وقت ودون إعلان مسبق لأماكن الاحتجاز ومراكز التوقيف؛ الانضمام للبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب من أجل الوقاية من التعذيب في أماكن الاحتجاز.

نص التقرير:
http://www.bhrs.org/uploadedfiles/women_prision_report_visit.pdf

مكافحة الفساد : مبادرات ومواجهات

شهدت الساحة العربية عدة مبادرات ومواجهات في إطار مكافحة الفساد في المنطقة كان أبرزها موافقة **الحكومة البحرينية** على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإحالتها في صيغة مشروع قانون إلي مجلس النواب ليصادق عليها، وبحسب الاتفاقية فإن **البحرين** ملزمة بإيجاد هيئة تتولي مكافحة الفساد على أن تمنحها الاستقلالية اللازمة لأداء عملها، وتلزمها بتعزيز النزاهة والأمانة والمسئولية بين موظفيها العموميين، واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة تشمل إجراءات لاعتماد الميزانية والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها، وإيجاد نظام يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات. وتأتي هذه الخطوة متماشية مع مطلب المجتمع المدني البحريني الذي دعا مراراً إلى المصادقة على الاتفاقية.

كما أصدر الرئيس **الموريتاني** خلال اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٢ أكتوبر/ تشرين أول تعليمات للحكومة بأن تجعل مكافحة الاتجار بالنفوذ والمحسوبية في صدر اهتماماتها، وأوضح أن هذه الظاهرة هي مصدر البلاء على كل الأنظمة المتعاقبة.

واعتمدت منظمة الشفافية الدولية في المؤتمر الدولي لفروع منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة ١٤-١٩ أكتوبر/ تشرين أول **الفريق اليمني للشفافية والنزاهة** عضواً فيها، ويضم فريق الشفافية والنزاهة اليمني تحالفاً لعدد من منظمات المجتمع المدني في اليمن وهي (المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC، المنتدى الاجتماعي الديمقراطي، المدرسة الديمقراطية، صحفيات بلا قيود).

وأعلن عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات الأهلية في **مصر** تشكيل "التحالف المصري لنزاهة المجتمع المدني" على أن يبدأ العمل في منتصف نوفمبر/تشرين ثان، وجاء ذلك في ختام المؤتمر الصحفي الذي عقدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان في ٢٠ أكتوبر/تشرين أول بعنوان "نحو قواعد ديمقراطية للمجتمع المدني المصري".

ومن ناحية أخرى، جدد رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب **العراقي** اتهامه السابق للحكومة بأنها الأكثر فساداً في تاريخ العراق، وأشار إلى أن الخلافات السياسية والضغوطات قد منعت استجواب العديد من المسئولين في الحكومة، وأن هناك مستندات تثبت ذلك، الأول: وجود ٦٢٥ قضية تحقيق تخص وزراء ووكلاء ومدراء عامين وموظفين في الحكومة لدى هيئة النزاهة العراقية، وهذا العدد لم يكن موجودا في الحكومات السابقة، والثاني تقرير ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩، وكان هذا التقرير صريحاً بوجود الفساد المالي في مكتب رئيس الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء ومكتب رئيس مجلس النواب وكافة الوزارات وبعض أعضاء مجلس النواب، وثالثاً تصويت مجلس النواب على ميزانية للثلاث سنوات الماضية بقيمة ٢٦٠ مليار دولار وهو مبلغ كبير قياساً بنوعية الخدمات المتردية التي تقدمها الحكومة.

وأعلنت **هيئة النزاهة العامة في العراق** في إطار استطلاعات حملة مكافحة الرشوة عن نتائج الاستبيان السابع عن حجم تعاطي الرشوة لشهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ في المحافظات التي نفذت فيها الهيئة عن حجم تعاطي الرشوة في الجهات الحكومية وأشارت النتائج إلي ارتفاعها في بعض المحافظات وانخفاضها في محافظات أخرى. للإطلاع :
http://www.nazaha.iq/nashad-P5.htm

الإمارات
المقرر الخاص بالعنصرية يحث على مكافحة العنصرية الموجهة ضد العمال الأجانب

اختتم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأشكال العنصرية المعاصرة والتمييز العنصري وكراهية الأجانب "غيثو مويغاي" في الأسبوع الأول من أكتوبر/تشرين أول زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة، ورحب بالخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن لمعالجة مشكلة العنصرية في البلاد، وحث حكومة الإمارات على المضي قدماً في تأسيس مؤسسات قانونية فعالة لمكافحة العنصرية الموجهة ضد العمالة الأجنبية، والتي تشكل غالبية سكان الدولة، كما أعرب عن عدد من المخاوف حول منح الإمارات للجنسية، وعمل ومعيشة العاملين في قطاع الإنشاءات وفي المنازل، ووضع "البدون" أو من لا دولة لهم وضحايا الاتجار

بالإضافة إلى نظام التعليم الذي يعيق من إدماج الأجانب في المجتمع، وقال مويغاي إن تدفق الأجانب الذي تدعمه الحكومة لتلبية احتياجات الاقتصاد ساهم في عملية البناء بصورة إيجابية، إلا أنه خلق تحديات كثيرة للمجتمع فيما يتعلق بالهوية القومية والاندماج الاجتماعي والقدرة على استيعاب الأجانب"، وشجع المقرر الخاص الحكومة على تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنصرية بناء على الجنسية أو الهوية العرقية والتي غالباً ما تمنع الأفراد من الحصول على أجر متساوٍ للعمل، والمساواة أمام القانون.

الكويت

المحكمة الدستورية تقر حق المرأة في الحصول على جواز سفر دون موافقة الزوج

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بالكويت حكماً في ٢٠ أكتوبر/ تشرين أول بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون الجنسية والجوازات، وكانت مواطنة كويتية قد أقامت طعنا قضائياً ودفعت بعدم دستورية الفقرة المشار إليها بعد رفض زوجها التصريح لها بتجديد جواز سفرها، وكان النص القانوني المحكوم بعدم دستوريته يعود إلى عام ١٩٦٢، ويتضمن شرط الموافقة المسبقة من الزوج عند إصدار جواز السفر أو تجديده، واعتبرت المحكمة في حيثيات حكمها أن البند القانوني الذي تم إلغاؤه كان يُشكل "خرقاً لضمانات الحرية والمساواة بين الجنسين اللتين يكفلهما الدستور " و " أن حرية التنقل، بما تشتمل عليه من حق كل شخص في الانتقال من مكان إلى آخر والخروج من البلاد والعودة إليها، تعتبر فرعاً من الحرية الشخصية، وحقاً أصيلاً مقرراً له، وضمنته المواثيق الدولية، التي انضمت إليها دولة الكويت".

..الجمعية الكويتية تدعم الحقوق الإنسانية والأساسية "للبدون"

دعمت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان قرار اللجنة التشريعية في مجلس الأمة لمشروع قانون بشأن الحقوق الإنسانية والأساسية لأفراد البدون في الكويت.

ويأتي هذا التطور في ظل تفاقم أزمة البدون الحياتية وفقدانهم الحقوق الأساسية التي تقرها مبادئ حقوق الإنسان والشرائع السماوية ودستور البلاد، ودعت الجمعية الكويتية مجلس الأمة إلى إقرار هذا القانون بأسرع وقت ممكن، وفي بداية دور الإنعقاد القادم من هذا الفصل التشريعي.

كما أعربت عن أملها في أن توفق الحكومة في تطبيق القانون وتذليل كافة العقبات البيروقراطية التي يمكن أن تواجه تطبيقه ومعالجة تجاهل الأجهزة الإدارية عند تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان في الكويت.

من جانب آخر ناشدت الجمعية أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء والوزراء أن يعملوا من أجل إنصاف عدد مهم من أفراد فئة البدون، خصوصاً أبناء الشهداء الذين استشهدوا دفاعاً عن البلاد، أو خلال الحروب العربية عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

..و تطالب بوضع حد للممارسات التمييزية بين الذكور والإناث

أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تصريحا صحفياً في ٢١ أكتوبر/ تشرين أول بشأن رفض وزارة العدل الكويتية قبول أوراق إحدى خريجات كلية الحقوق بناء على إعلان لشغل وظيفة في وزارة العدل والمنشور بتاريخ ١٦ أغسطس/آب ٢٠٠٩، وأضافت الجمعية الكويتية أنه تم رفض قبول أوراقها، وهي مؤهلة لشغل هذه الوظيفة على أساس أنها أنثى، والإعلان هو للذكور الكويتيين فقط بما يتناقض مع المادة ٢٦ من دستور البلاد، والمادة ٢٩ التي تؤكد على عدم التفريق بين المواطنين بسبب الجنس.

وأكدت الجمعية في تصريحها أن هذه الممارسة من جانب وزارة العدل والهيئة العامة للخدمة المدنية، تؤكد التجاوزات المستمرة من قبل المؤسسات الحكومية لحقوق المرأة في الكويت، وعلى نصوص دستور البلاد والقوانين. ودعت إلى ضرورة وضع حد لهذه الممارسات التمييزية بين الإناث والذكور، وأهمية تعزيز فرص العمل أمام كافة المواطنين دون تفريق بسبب الجنس أو أي عناصر أخرى، وناشدت رئيس مجلس الوزراء أن يولي هذه المسألة اهتمامه، ويؤكد على الدور المحوري للمرأة الكويتية في عملية التنمية والنهوض بها.

العراق

إحالة قانون الانتخابات إلى المجلس الرئاسي

أحال البرلمان العراقي في ٢٢ أكتوبر/

تشرين الأول قانون الانتخابات الجديدة إلى المجلس الرئاسي، بعدما فشل أعضاؤه في التوصل إلى توافق بشأنه نتيجة لاستمرار الجدل والخلافات حول محافظة كركوك النفطية، ومن المنتظر أن يحيل المجلس الرئاسي القانون إلى المجلس السياسي للأمن الوطني لحسم القضية قبل الاستحقاق الانتخابي في يناير/كانون ثان المقبل.

ويتركز الجدل حول محافظة "كركوك"، ذات التركيبة السكانية المتعددة من عرب مسلمين،سواء السنة أو الشيعة، والتركمان، وكذلك الأكراد، الذين يعتبرون المحافظة الغنية بالنفط "إرثاً" تم انتزاعه منهم.

وعلى الجانب الآخر، يرفض العرب والتركمان والأشوريون والكلدانيون ضم كركوك إلى إقليم "كردستان"، ويفضلون أن تتمتع المحافظة بالحكم الفيدرالي، أو إبقاءها تحت سيطرة الحكومة المركزية.

وقد تم تشكيل "لجان مشتركة" في الشهور الماضية مؤلفة من مختلف العرقيات في المدينة، تعمل على تدقيق سجلات السكان، وما طرأ عليها من تغييرات ديموغرافية، تضم ممثلين عن العرب والأكراد والتركمان.

وقد صرح رئيس البرلمان العراقي "إياد السمرائي" أن أعضاء البرلمان "يتعرضون لضغوط كبيرة من قواعدهم الشعبية وقيادات تكتلاتهم السياسية، بشأن مسألة كركوك، مما حال دون التمكن من التوصل إلى توافق بشأن قضية كركوك"، التي وصفها بأنها أصبحت "معقدة"، واعتبر أن الخلافات بشأن كركوك قد وصلت إلى مرحلة لا يمكن معها مواصلة بحث القانون، وحث المجلس السياسي على التوصل إلى آلية تحسم جدل الانتخابات، وإلا فإنه لن يكون هناك سبيل سوى التصويت على القانون في البرلمان.

وبعيداً عن قضية كركوك المتنازع عليها، وفي إطار المشهد الانتخابي الآخذ في التشكل استعداداً لإجراء الانتخابات المقبلة، تشهد الساحة العراقية انهيار تحالفات قديمة لصالح أخرى جديدة تتبلور في إطار سباقٍ محموم لتشكيل الساحة السياسة العراقية، كما لا يزال الجدل السياسي حول نظام التصويت محتدماً بين رافض لاعتماد القوائم المفتوحة المدعوم دولياً، والذي يتيح للناخبين التعديل في أسماء المرشحين واختيار شخصيات تنتمي لأكثر من جهة، ومؤيد للقوائم المغلقة التي تلزم الناخب بقائمة كاملة.

ووفقاً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات يشارك في الانتخابات المقبلة قرابة ٢٩٦ ائتلافاً انتخابياً.

ومن أبرز الكتل السياسية المشاركة ائتلاف "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وائتلاف "التوافق العراقي" والذي يضم الحزب الإسلامي، كما تضم حزب العدالة التركماني وتجمع العشائر المستقل وتجمع أهل العراق ومجلس عشائر العراق بالإضافة إلى شخصيات مستقلة ورؤساء عشائر بزعامة أسامة التكريتي الأمين العام للحزب الإسلامي، وقد أعلن الائتلاف عن دعمه لنظام القوائم المفتوحة، كما تم تشكيل جبهة "التجديد العراقي" بقيادة طارق الهاشمي الذي أعلن انفصاله عن ائتلاف التوافق العراقي، ولم يعرف بعد الجهات التي سيتحالف معها الهاشمي، كما تم الإعلان في مطلع الشهر الجاري عن تشكيل ائتلاف سياسي جديد للمشاركة في الانتخابات البرلمانية باسم ائتلاف "وحدة العراق" يضم ٢٦ كياناً وشخصية سياسية عراقية، بينها الحزب الدستوري الذي يتزعمه وزير الداخلية جواد البولاني.

سوريا
ملتقى الجولان العربي الدولي

تحت شعار «الجولان عائد»، انعقد الملتقى العربي الدولي للجولان يومي ١٠-١١ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ في القنيطرة بحضور أكثر من خمسة آلاف شخصية، يمثلون الأحزاب والمؤتمرات والهيئات والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية والقوى المناهضة للاحتلال والاستعمار والعنصرية، والمدافعين عن قضايا العدل والحرية وحقوق الإنسان، من ستين دولة، وذلك دعماً للجولان وأهله الصامدين في هذا الجزء العربي من الأرض العربية السورية المحتلة، وقد ناقش الملتقى على مدار يومي انعقاده قضية الجولان من خلال ندوات وورش عمل تناولتها من مختلف جوانبها وأبعادها ومسئولية الأمة العربية والعالم في تحريرها، واستمع المشاركون إلى شهادات عيانية من أبناء الجولان حول جوانب العدوان والمعاناة على يد المحتل، ووقف المشاركون على الدمار الشامل الذي ألحقه المحتل بمدينة القنيطرة عندما اضطر للانسحاب منها صاغراً، وهو ما تواصل في حروبها المتلاحقة وآخرها ما حاق

بلبنان عام ٢٠٠٦، وقطاع غزة في ٢٠٠٨.

أصدر الملتقى في ختام أعماله "إعلان الجولان العربي الدولي" طالب فيه بدعم صمود أهل الجولان من أجل تحريره، والتأكيد على حق النازحين والمهجرين منه في العودة لمدنهم وقراهم. كما أكد على الرفض المطلق لقرار ضم الجولان لإسرائيل عام ١٩٨١، وعلى حق سوريا في تحرير أرضها المحتلة بكل أشكال المقاومة ومطالبة الدول العربية والإسلامية بتكريس جهودها لإنهاء الاحتلال الصهيوني للجولان.

شارك في هذا الحدث المهم عشرات من أعضاء المنظمة وقياديها، ومثل المنظمة في الملتقى الأستاذ راسم الاتاسي رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا.

يمكن مراجعة "المركز العربي للتواصل والتضامن" للحصول على نص الإعلان (aiccs@terra.net.lb)

المغرب
انتخابات التجديد لمجلس المستشارين

أجريت في المغرب في ٢ أكتوبر/ تشرين أول انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان) لانتخاب ٩٠ عضواً خلفاً للأعضاء الذين غادروا المجلس بعد إجراء القرعة الخاصة بالتجديد الثاني، حيث إن ثلث أعضاء المجلس يتم تجديدهم كل ثلاث سنوات، بحيث تنتهي عضوية الأعضاء الذين أكملوا تسع سنوات. وبلغ العدد الإجمالي للترشيحات المودعة والمسجلة ٥٣٤ ترشيحاً.

وقالت مصادر وزارة الداخلية إن هذه الانتخابات، التي شارك فيها ناخبون من أعضاء المجالس البلدية والغرف المهنية، شهدت إقبالاً كثيفاً حيث فاقت نسبة المشاركة فيها ٩٣% على مستوى أعضاء المجالس البلدية، و٩٧% لأعضاء الغرف المهنية، في حين يقارب ٤٠% بالنسبة لهيئة ممثلي المأجورين.

وفي ما يتعلق بعملية التصويت، فقد جرت في جو من الهدوء على مستوى كافة مكاتب التصويت التي تم إحداثها في سائر جهات المملكة، كما أن عمليات التصويت وفرز وإحصاء الأصوات تمت بحضور ممثلي اللوائح أو المرشحين.

حصل حزب الأصالة والمعاصرة على ٢٢ مقعداً ليحتل بذلك المرتبة الأولى، بينما حصل حزب الاستقلال الذي يقود الائتلاف الحكومي على ١٧ مقعدا. وحصل حزب الحركة الشعبية على ١١ مقعداً، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على عشرة مقاعد، والتجمع الوطني للأحرار على تسعة مقاعد، وحزب البيئة والتنمية على أربعة مقاعد، والاتحاد الدستوري على ثلاثة مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية على مقعدين. في حين نالت ثلاثة أحزاب صغيرة هي الحزب المغربي الليبرالي وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب القوات المواطنة على مقعد واحد لكل حزب.

وكان لافتاً أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض لم يحصل على أي مقعد، لكن اتحاداً عمالياً قريباً من الحزب حصل على مقعدين. فعلى صعيد انتخابات ممثلي العمال، حصل الاتحاد المغربي للشغل على مقعدين، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب على مقعدين، والفيدرالية الديمقراطية للشغل على مقعدين، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مقعدين، والاتحاد العام الديمقراطي للشغالين على مقعد واحد.

..وقف صحيفة وحبس صحفيين يثير قلق منظمات حقوق الإنسان

أصدرت المحكمة الابتدائية في الرباط حكماً بالسجن لمدة عام مع النفاذ على "إدريس شحتان" رئيس تحرير صحيفة المشعل، وفى إجراء نادر طلب النائب العام التوقيف الفوري استنادا إلى الفصل ٣٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية. وحكمت على الصحفيين بنفس الصحيفة "رشيد محاميد" و"مصطفي حيران" بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية للثلاثة، وتأتي القضية على خلفية مقالات تطرقت إلى الوضع الصحي للعاهل المغربي في سبتمبر/أيلول الماضي، واتهم الصحفيون الثلاثة بجنحة نشر أخبار بسوء نية والترويج لأخبار كاذبة، وفور النطق بالحكم ألقي القبض على "شحتان" من مقر الصحيفة وتم اقتياده إلى السجن مباشرة لتنفيذ عقوبة الحبس دون انتظار لقرار محكمة الاستئناف.

كذلك أغلقت وزارة الداخلية مقر صحيفة "أخبار اليوم" ومنعها من الصدور منذ ٢٨ سبتمبر/أيلول دون وجود قرار قضائي في القضايا المتعلقة بها، ويأتي ذلك على خلفية اعتراض أحد أفراد العائلة

المالكة على نشر الجريدة رسماً كاريكاتيراً عن حفل زواجه.

وأوقفت السلطات في ٢٢ أكتوبر/تشرين أول توزيع صحيفة لوموند الفرنسية إثر نشرها في عددها رسماً كاريكاتورياً اعتبر مسيئاً للعائلة الملكية المغربية.

وأصدرت نقابة الصحفيين المغاربة بياناً اعتبرت فيه اعتقال مدير أسبوعية المشعل بمثابة صدمة، وقالت إنها لاحظت مبالغة السلطات في جر الصحفيين إلى المحاكم في الأسابيع الأخيرة، بالإضافة إلى إغلاق صحيفة "أخبار اليوم" بشكل غير قانوني، واعتبرت النقابة أن عدم إتاحة فرصة استئناف الحكم الابتدائي لدفاع "شحتان" تم الاستناد فيه إلى إجراءات استثنائية وتعسفية لا مبرر لها. وأكدت أن استمرار اعتقاله يناقض كل تعهدات السلطات بخلق أجواء الانفتاح والتخلي عن تشددها تجاه الصحافة. وتعهدت النقابة ببذل المساعي من أجل تجاوز الأجواء المشحونة والمتوترة التي خلفتها الإجراءات الأخيرة، كما دعت كل الأطراف إلى فتح نقاش شامل حول قانون الصحافة والممارسة المهنية والأوضاع العامة للصحافة والصحفيين في المغرب.

موريتانيا
انتخابات تجديد مجلس الشيوخ

انطلقت الحملة الانتخابية التحضيرية لانتخابات تجديد ثلث مجلس الشيوخ الموريتاني "الغرفة العليا للبرلمان" في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول، ويشارك في هذه الانتخابات تسعة أحزاب هي الاتحاد من الجمهورية - حزب تواصل - حزب تكتل القوى الديمقراطية - قوى التقدم- حاتم - حزب البديل - حزب عادل - حزب التحالف - حزب الصواب، وسط توقعات بأن تكتسح اللوائح المرشحة من قبل الحزب الحاكم الاتحاد من أجل الجمهورية أغلب الدوائر الانتخابية.

وتجرى الانتخابات في ثلث الدوائر الانتخابية، حيث ينص الدستور على أن مجلس الشيوخ يتم تجديده على ثلاث مراحل، بحيث يتم انتخاب ثلث أعضائه كل سنتين، في حين أن انتخاب الغرفة البرلمانية الأخرى (مجلس النواب) يتم دفعة واحدة كل خمس سنوات.

ويتنافس في هذه الانتخابات ٥٢ لائحة انتخابية على مقاعد الدوائر الخمس عشرة التي يجري الاقتراع فيها، ويتقدم الحزب الحاكم بخمس عشرة لائحة، في حين لا تترشح المعارضة إلا في خمس دوائر فقط، ويترشح المستقلون في أغلب الدوائر وبأكبر عدد من اللوائح، حيث يتقدمون بخمس وعشرين قائمة انتخابية موزعة على إحدى عشرة دائرة انتخابية.

ليبيا
سيف الإسلام القذافي رئيساً للقيادة الشعبية بصلاحيات أعلى من البرلمان ومجلس الوزراء

ترشح "سيف الإسلام القذافي" لمنصب منسق القيادات الشعبية الاجتماعية بالجماهيرية الليبية ليصبح الرجل الثاني بعد والده وبمثابة رئيس للدولة، وذلك تطبيقا لرغبة "معمر القذافي" في إطار احتفال ليبيا بالعيد الأربعين لثورة الفاتح في ٦ أكتوبر/تشرين أول، والتي طلب فيها بمنح نجله "سيف الإسلام" الذي لا يشغل أي منصب رسمي بالدولة صيغة تمكنه من القيام بواجبه تجاه البلاد.

وجاء التكليف بقرار من منسقي القيادات الشعبية الاجتماعية "التي تتكون من وجهاء القبائل والمناطق" خلال اجتماع استثنائي، ودعمت حركة اللجان الثورية بشعبية بني غازي موقف القيادات الشعبية، ورحبت بقرارها بشان اختيار "سيف الإسلام" منسقاً عاماً لها، ووفقاً للوائح الداخلية للقيادات الشعبية الاجتماعية التي تعتبر المرجعية العليا للنظام السياسي في ليبيا فإن كل من مؤتمر الشعب العام (البرلمان) واللجنة الشعبية العامة (الحكومة) والأجهزة الأمنية ستكون تحت مسئولية "سيف الإسلام".

وانتقد معارضون ذلك القرار، ونفوا أن تكون هذه الخطوة تمتلك الشرعية القانونية. وأنه لا يجوز للرئيس أن يورث الحكم لأبنائه من خلال وضعهم على رأس عدة هيئات من دون أن يكون ذلك مبنياً على أسس مهنية أو قانونية أو دستورية.

وتزامن ذلك مع أطلاق السلطات الليبية في ١٥ أكتوبر/تشرين أول حوالي ١٠٠ سجين إسلامي بعد مراجعات فكرية ووساطة من مؤسسة القذافي العالمية للتنمية التي يقودها "سيف الإسلام القذافي"، وذكرت مؤسسة القذافي أن ٤٥ من المفرج عنهم من الجماعة الإسلامية المقاتلة، و٤٣ آخرين من مجموعات "جهادية"، والباقي من جماعات إسلامية مقاتلة مختلفة.

تونس
انتخابات رئاسية وتشريعية

أجريت في تونس الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول، وتنافس على منصب الرئيس إلي جانب الرئيس "زين العابدين بن علي" الذي يتنافس على ولاية خامسة ثلاثة مرشحين هم: "أحمد الاينوبلي" عن الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و"محمد بوشيحة" عن حزب الوحدة الشعبية، وكلاهما من المقربين إلي السلطة و"أحمد إبراهيم" عن حركة التجديد، وذلك بعد أن قرر المجلس الدستوري قبول ترشيحاتهم واستبعاد ترشيح "مصطفي بن جعفر عن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" لعدم انطباق الشروط القانونية عليه، وانسحاب "أحمد نجيب الشابي" من الحزب الديمقراطي التقدمي بعد اعتبار ترشحه غير قانوني بموجب قانون استثنائي يفرض أن يكون المرشح قائداً منتخباً في حزبه.

وأثناء الحملة الانتخابية، اشتكى "أحمد إبراهيم" مرشح حركة التجديد تعرض حزبه لعراقيل، فأعلنت الحركة أن رجال أمن بزي مدني أوقفوا في ٨ أكتوبر/ تشرين أول طباعة صحيفة الحزب، وأتلفوا جميع أعدادها. وأعلنت خمس منظمات تونسية استحواذ "بن علي" وحزبه على ٩٠% من المساحات المخصصة للحملة الانتخابية في الصحافة المكتوبة. وفي ختام الحملة توعد الرئيس "بن علي" بمعاقبة كل من يتهم أو يشكك في نزاهة العملية الانتخابية دون إثبات أو براهين.

وجاءت نسبة المشاركة ٨٩,٤٥%، وأسفرت النتائج عن فوز الرئيس "زين العابدين بن علي" بحصوله على نسبة ٨٩,٦٢% من إجمالي الأصوات المصرح بها، و"محمد بو شيحة" بنسبة ٥,٠١% و"أحمد الاينوبلي" بنسبة ٣,٨٠% و"أحمد إبراهيم" بنسبة ١,٥٧%. ومن جانبها أعلنت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي أن "الانتخابات كانت معلومة النتائج مسبقاً، وأنّ المناخ السياسي المنغلق والإطار التشريعي الذي هيأته السلطة لا يؤدي سوى إلى هيمنة الحزب الحاكم".

وشهدت **الانتخابات التشريعية** هذا العام تعديلاً استثنائياً في عدد مقاعد البرلمان، حيث ضمّ البرلمان المنتهية ولايته ١٨٩ مقعداً فقط منها ١٥٢ للحزب الحاكم و٣٧ موزعة بتفاوت بين خمسة أحزاب معارضة، أي أنها لا تملك مجتمعة سوى ٢٠% من إجمالي المقاعد. لكن بموجب تعديل أدخل العام الجاري على الدستور، قضي برفع عدد المقاعد المخصصة للمعارضة في مجلس النواب إلى ٢٥%، بغض النظر عن نتائج التصويت في الانتخابات. وبموجب ذلك سيتألف البرلمان الجديد من ٢١٤ مقعدا منها ١٦١ للحزب الحاكم (٧٥%) و٥٣ مقعداً للمعارضة (٢٥%).

وتنافس في الانتخابات التشريعية ١٠٨٠ مرشحاً على ٢١٤ مقعداً في ١٨٢ قائمة بينها ١٦٧ قائمة تمثل تسعة أحزاب سياسية و١٥ قائمة للمستقلين. وأعلن الحزب الديمقراطي التقدمي مقاطعته للانتخابات التشريعية وذلك احتجاجاً على ما وصفه بالإقصاء السياسي بعد إسقاط السلطة ١٧ قائمة انتخابية من جملة ٢٦ تقدم بها في جميع الدوائر.

وطبقاً للنتائج الرسمية جاءت نسبة المشاركة ٨٨,٤٢%، وحصل التجمع الدستوري الديمقراطي على ١٦١ مقعداً، في حين تحصلت ستة أحزاب معارضة على ٥٣ مقعداً وفشلت جميع القوائم المستقلّة في الفوز بأي مقعد. فحصل حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على أعلى تمثيل للمعارضة وهو ١٦ مقعداً، يليه حزب الوحدة الشعبية ١٢ مقعداً ثم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ٩ مقاعد، ثم الحزب التحرري الاجتماعي ٨ مقاعد، فحزب الخضر الذي يدخل مجلس النواب لأول مرة ٦ مقاعد. وجميع هذه الأحزاب ينظر إليها على أنها مقربة من السلطة.

وراقب مختلف مراحل العملية الانتخابية "المرصد الوطني للانتخابات" والذي عينه الرئيس "زين العابدين"، ويضم ٢٧ عضواً من محامين وأساتذة جامعيين وإعلاميين، وشكك معارضون في نزاهة وحيادية المرصد لأن أعضاءه منتسبون للحزب الحاكم ومعينون من قبل الرئيس دون التشاور مع الأحزاب، ويرفع تقريره بشكل سري للرئيس دون أن يتمكن الرأي العام من الاطلاع عليه.

وقررت مجموعة من المدونين التونسيين تأسيس مرصد افتراضي للانتخابات لكشف التجاوزات التي يمكن أن تحصل خلال الانتخابات.

واتهمت منظمة "مراسلون بلا حدود" السلطات التونسية بمنع الصحفيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات.

اليمن

المنظمة تطالب بفتح تحقيق في وفاة المعتقل بسام أبو طالب داخل الأمن السياسي

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها الشديدة وأسفها العميق لوفاة المعتقل "بسام توفيق أبو طالب" البالغ من العمر عشرين عاماً لدى الجهاز المركزي للأمن السياسي، ووفق المعلومات الأولية فإن "بسام أبو طالب" تعرض للمعاملة القاسية وأهملت رعايته الطبية بالرغم من حالته الصحية الحرجة مما تسبب في وفاته في ٤ أكتوبر/تشرين أول، وكانت السلطات الأمنية قد اعتقلته من مديرية "بني حشيش" العام الماضي على خلفية الجولة الخامسة من حرب صعده، ونقل لجهاز الأمن السياسي في صنعاء في شهر يوليو/تموز من العام الماضي، وخلال مدة اعتقاله التي تزيد عن العام وثلاثة أشهر لم توجه له أي تهم من النيابة ولم يحل للمحاكمة .

وتتضامن المنظمة مع مطالب المركز اليمنى لحقوق الإنسان الداعية لفتح تحقيق لكشف ملابسات وفاة "بسام أبو طالب".

مصر

المنظمة تطالب بتحقيق مستقل في وفاة "يوسف أبو زهري" في السجون المصرية

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن انزعاجها الشديد لنبأ وفاة المواطن الفلسطيني "يوسف أبو زهري" يوم ١٣أكتوبر/تشرين أول والذي كان محتجزاً بسجن برج العرب بالإسكندرية، والذي اعتقل في أبريل/ نيسان ٢٠٠٩ بتهمة دخوله سيناء بطريقة غير شرعية من قطاع غزة المحاصر، بعد التصريحات التي أدلى بها شقيقه "سامي أبو زهري" القيادي بحركة حماس الذي أكد أن "يوسف أبو زهري" تعرض للتعذيب مما تسبب في نزيف داخلي وتدهور في حالته الصحية مع عدم حصوله على الرعاية الطبية اللازمة. وروى شقيقه "سامي أبو زهري" لوسائل الإعلام أنه تلقى اتصالات من سجناء أفرج عنهم كانوا محتجزين مع شقيقه تؤكد تعرضه للتعذيب وأنه أوشك على فقد بصره نتيجة للتعذيب.

وطالبت المنظمة وزارة الداخلية بتوضيح ملابسات القبض على يوسف أبو زهري واحتجازه وهل تم التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة منذ أن قُبض عليه في أبريل/نيسان الماضي، كما طالبت السيد المستشار النائب العام بفتح تحقيق مستقل في ظروف وفاة المعتقل وتعرضه للتعذيب وبيان السند القانوني لاحتجازه.

سوريا

المنظمة تطالب السلطات بالإفراج الفوري عن "هيثم المالح"

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق احتجاز الناشط الحقوقي السوري البارز "هيثم المالح" منذ استدعائه للتحقيق في ١٤ أكتوبر/تشرين أول عقب رفضه المثول للتحقيق أمام جهاز الأمن السياسي في اليوم السابق، وكان "المالح" قد شارك بمداخلة هاتفية لبرنامج تليفزيوني لقناة "بردى" الفضائية في ١٢ أكتوبر/تشرين أول وعلق فيها على حرية الرأي والتعبير في سوريا، ومن المرجح أن تكون هذه المداخلة هي السبب في تعرضه للملاحقة الأمنية.

وتخشى المنظمة على أمن وسلامة المحامى والناشط الحقوقي "هيثم المالح" البالغ من العمر ٧٧ عاماً خاصة أنه سبق أن تعرض للعديد من الإجراءات التعسفية والسجن في مشواره الطويل لدعم حقوق الإنسان والحريات العامة والإصلاح الدستوري حيث عزل من منصبه كقاض، وسجن في العام ١٩٨٠ مع آخرين لمدة ست سنوات لمطالبته بإصلاحات دستورية، وساهم مع آخرين في العام ٢٠٠١ بتأسيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان ورأسها حتى العام ٢٠٠٦.

ويضاعف من قلق المنظمة أن الأجهزة الأمنية في سوريا قد دأبت على قمع النشطاء الحقوقيين والسياسيين والمثقفين بشكل متكرر لمجرد تعبيرهم عن آرائهم، استناداً إلى تهم فضفاضة مثل "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أنباء كاذبة". وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السورية بالإفراج الفوري عنه.

تونس

تعرض ثلاثة من النشطاء السياسيين للمضايقات

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ اعتقال الناشط الحقوقي "زهير مخلوف" الذي تم توقيفه في العشرين من أكتوبر/تشرين أول وأحيل إلى النيابة بتهمة مخالفة أحكام قانون الاتصالات، وأودع بالسجن "بمرناق" وتحدد لمحاكمته جلسة الثالث من نوفمبر/تشرين ثان، وكان

"مخلوف" قد استدعي للتحقيق معه حول تحقيقات مصورة قام بها بالمنطقة الصناعية في "نابل" في إطار التحضير للحملة الانتخابية التشريعية التي كان سيشارك فيها ضمن قائمة الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض.

وعلى صعيد متصل منعت السلطات الأمنية المحامية "راضية النصراوي" رئيسة الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب من السفر إلى فرنسا في العشرين من أكتوبر/تشرين أول للمشاركة في ندوة تعقد بالبرلمان الأوروبي تتعلق بالاضطرابات التي وقعت في "الحوض المنجمي".

كما تعرضت السيدة "سهام بن سدرين" منسقة المجلس الوطني للحريات للاعتداء بالضرب من قبل مجموعة من الأشخاص يرتدون الزى المدني، ويعتقد مراقبو حقوق الإنسان أنهم تابعون للسلطات الأمنية، ومما هو جدير بالذكر أن "سهام بن سدرين" سبق احتجازها برفقة زوجها "عمر المستيري" لعدة ساعات يوم الجمعة الماضي من طرف فرقة من الحرس الوطني قرب مدينة "طبرقة" أثناء قيامهما بتحقيق صحفي عن الانتخابات لفائدة "راديو كلمة".

وقد أصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بيانات تندد بالمضايقات التي يتعرض لها النشطاء الثلاثة.

الأردن
المنظمة تستنكر الاعتداء على القطب السياسي البارز "ليث شبيلات"

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تعرض المهندس" ليث شبيلات" القطب السياسي والنقابي البارز، وعضو المؤتمر القومي العربي لاعتداء جسدي صباح يوم الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين أول في العاصمة الأردنية عمان، حيث هاجمه خمسة أشخاص يرتدون الزى المدني مما تسبب في إصابته برضوض وكسور استدعت نقله إلى المستشفى للعلاج.

ويعتقد النشطاء السياسيون والحقوقيون أن هذا الاعتداء وقع على خلفية تصريحات أدلى بها في ندوة عامة شجب خلالها "الطغيان" و"القمع" و"الدولة المفلسة". وأن الأجهزة الأمنية تقف خلف هذا الاعتداء.

ويشي هذا الاعتداء بدلالات خطيرة ومؤسفة، ويقوض حرية الرأي والتعبير، ويمثل نمطاً مؤسفاً من الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء والمعارضون السياسيون في البلدان العربية، وقد استنكرت المنظمة هذا الاعتداء الذي تعرض له "ليث شبيلات"، وطالبت السلطات الأردنية بالتحقيق العاجل في الحادث وإعلان نتيجة التحقيق، وتوفير الحماية له من أي اعتداء يتعرض له هو أو غيره من المعارضين في الأردن.

سوريا
اعتقال داعية إسلامي إثر مشاركته ببرنامج "الاتجاه المعاكس"

طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السورية بتوضيح أسباب اعتقال الداعية الإسلامي الشيخ "عبد الرحمن الكوكي" إثر عودته من العاصمة القطرية الدوحة بعد مشاركته ببرنامج الاتجاه المعاكس الذي تبثه قناة الجزيرة الفضائية يوم الثلاثاء في العشرين من شهر أكتوبر/تشرين أول والذي ناقش موضوع قرار شيخ الأزهر بحظر ارتداء النقاب في المعاهد التعليمية. وتطالب المنظمة السلطات السورية بإطلاق سراح "عبد الرحمن الكوكى" وتؤكد حقه في التعبير عن رأيه ومعتقداته.

اليمن
المنظمة تطالب السلطات بإجلاء مصير الصحفي "محمد المقالح"

تضامنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع مطالب المنظمات اليمنية لحقوق الإنسان في دعوتها للسلطات اليمنية بإجلاء مصير الصحفي "محمد المقالح" رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت" والذي تم اختطافه يوم ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ من وسط العاصمة اليمنية صنعاء. وكانت المنظمات اليمنية قد وجهت بلاغات للنائب العام بشأن اختفاء المقالح، ووجه النائب العام مذكرات للجهاز المركزي للأمن السياسي. إلا أن جهاز الأمن السياسي لم ينف أو يؤكد اعتقال محمد المقالح طرفه.

وقد وجهت منظمات المجتمع المدني في ٢٠٠٩/١٠/١٩ رسالة للرئيس اليمنى "علي عبد الله صالح" تحثه فيها على التدخل لإجلاء مصير "محمد المقالح" وإطلاق سراحه وغيره من المعتقلين السياسيين، وإحالة المتورطين في اختفائه للقضاء.

الحركة العربية لحقوق الإنسان تفقد اثنين من أعلامها البارزين

في امتثال لقضاء الله شاركت المنظمة بكل أسى في توديع اثنين من أعلام الحركة العربية لحقوق الإنسان، الدكتور "محمد السيد سعيد"، والدكتور" صلاح عامر.

كان الدكتور "محمد السيد سعيد" من أبرز منظري الفكر الحقوقي على الساحة العربية، وأسهمت إبداعاته الفكرية كأكاديمي وباحث وصحفي وناشط في العمل العام في إثراء فكر حقوق الإنسان، وترك بصمته المتميزة على كل حوارات هذا الفكر.

وكان الدكتور "صلاح عامر" بالمثل بأبحاثه القانونية المتميزة وبصيرته النافذة، منارة للفكر القانوني، ووضع بصمته الخاصة على ثلاث من أبرز القضايا التي شغلت المجتمع المصري، وهي التحكيم في قضية طابا، وقضية مياه النيل، ودوره في تشكيل رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان.

عزاؤنا، أن الراحلين العزيزين، تركا تراثاً فكرياً، وخبره إنسانية ستظل زاداً للثقافة العربية والإنسانية.

المنظمة تشارك في حوار مع لجنة حقوق الإنسان العربية

مع انعقاد الدورة الثالثة للجنة حقوق الإنسان العربية (آلية تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان)، دعت عدة منظمات إقليمية ودولية من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان لإجراء حوار مع اللجنة، ولقيت دعوتها استجابة وترحيباً.

شارك في الحوار من المنظمات الإقليمية المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، ومن المنظمات الدولية منظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

أعرب الدكتور"عبد الرحيم العوضي" رئيس اللجنة عن ترحيبه بالحوار، وانفتاح اللجنة على التعاون مع المنظمات غير الحكومية والاستفادة من خبراتها في تعزيز احترام حقوق الإنسان، فيما أعربت المنظمات المشاركة عن رغبتها في التعاون مع اللجنة، ودعم توجهها الظاهر نحو استقلالية عملها.

تناول الحوار آليات عمل اللجنة، وخبرة آليات عمل اللجان الدولية والإقليمية المناظرة، والإشكاليات النابعة عن تعارض بعض المواثيق العربية مع المبادئ الواردة في الميثاق، وبطء استكمال البلدان العربية للانضمام إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وطبيعة تعاون اللجنة مع المنظمات غير الحكومية.

الشرطة المغربية تهاجم مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالطانطان

فوجئ نشطاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الطانطان في ١٦ أكتوبر/تشرين أول بتدخل عنيف من عناصر الأمن بعد إقدام مكتب الجمعية على التضامن مع رئيس الفرع "قضاص البغدادي" الذي يقضي عقوبة سالبة للحرية مدتها شهران على خلفية نشاطه الحقوقي والنقابي.

انعقاد الجمعية العمومية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

عقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول الجمعية العمومية للمركز، وناقشت التقرير الإداري الذي قدمه أ."راجي الصوراني" رئيس مجلس الإدارة، واستعرض فيه صورة تدهور أوضاع حقوق الإنسان خلال الفترة الماضية، مبيناً أن ذروة هذا التدهور تمثلت في العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

واستعرض نشاط المركز في مواجهة هذا التدهور، مبرزاً النشاطات الرئيسة للمركز ووحداته، بما في ذلك الجهود لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، علاوة على جهود المركز في مواجهة الانتهاكات الداخلية الفلسطينية. وقد صادق أعضاء الجمعية العمومية على التقرير الإداري المقدم. كما تم خلال الاجتماع استعراض التقرير المالي، وكذلك المصادقة على الموازنة المالية المقترحة.

وانتخبت الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد للعامين المقبلين وهم كل من "راجي الصوراني" و"جبر وشاح" و"اياد العلمي" و"حمدي شقورة" على أن يعقد الأعضاء المنتخبون اجتماعاً لاحقاً لتوزيع المناصب الإدارية.

.. المنظمة تشارك في ندوة التغيير المناخي وتحدياته

في سياق اهتمامها المتصاعد بالتحديات البيئية وأثرها على حقوق الإنسان شاركت المنظمة في الندوة التي عقدها مركز

الدراسات السياسية والاستراتجية بمؤسسة الأهرام مع مؤسسة أوكسفام الدولية، حول المساعدات الإنسانية (التغير المناخي وتحديات أخرى : حول منهج جديد للعمل الإنساني) في ٤ أكتوبر ٢٠٠٩.

وتزامن عقد المؤتمر مع إصدار مؤسسة أوكسفام (مكتب المملكة المتحدة) للطبعة العربية من تقريرها : الحق في البقاء: التحدي الإنساني للقرن الحادي والعشرين. وشارك في المؤتمر خبراء من مركز الأهرام وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وممثل عن وزارة الدولة لشئون البيئة، وكذلك الجمعية السودانية لحماية البيئة. وقد مثلت المنظمة "أ.فاطمة سيد فرغلي"، الباحثة في الشئون البيئية بالمنظمة.

المنظمة تشارك في جهود الايسيسكو لحماية الأعيان والثقافة في فلسطين

تشارك المنظمة العربية لحقوق الإنسان في فريق العمل الذي أسسته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بهدف إعداد ملفات للدعاوي ضد المسئولين عن جرائم الحرب الإسرائيلية التي استهدفت الأعيان والممتلكات الثقافية في فلسطين بالتعاون مع المنظمات الحقوقية الفلسطينية والإقليمية الدولية.

عقد الاجتماع الأول للفريق في الرباط في ٢٠٠٩/٣/٢١، كما عقد الاجتماع الثاني في نفس المكان في ٢٠٠٩/١٠/٢. وقد مثل المنظمة في هذين الاجتماعين الأستاذ "معتز عثمان" عضو الأمانة الفنية بالمنظمة، وقدم في كل منهما ورقة عمل تتناول أبعاد الحماية القانونية للأعيان والممتلكات الثقافية في فلسطين، وملاحقة مقترفي جرائم الحرب الإسرائيلية في القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تنسق ورشة عمل الديمقراطية والحكامة المحلية

نسقت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ورشة عمل حول "الديمقراطية والحكامة المحلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بالتعاون مع الجمعية الإيطالية "لا سلام بدون عدالة" في الفترة من ٥ – ٦ أكتوبر/تشرين أول.

شارك في ورشة العمل ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة ومن مجموعة الدول الثماني، وممثلون عن منظمات دولية فاعلة في مجال الديمقراطية، وتأتي الورشة في إطار الإعداد لمنتدى المستقبل بمراكش في الفترة من ٢ – ٣ نوفمبر/تشرين ثان.

وهدفت الورشة إلى التداول في قضايا وإشكاليات الديمقراطية واحترام الحقوق الإنسانية، وتقييم مستوي التمتع بالحقوق الإنسانية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير والتجمع والمشاركة في إدارة الشأن العام، ومناقشة قضايا المصالحات والسلم المدني، وخلق شراكة متكافئة بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين لإقرار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعرض تجارب للحكامة المحلية.

شارك في تحرير هذا العدد : أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. فاطمة فرغلي أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين

الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري – فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥ .
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.